هذه مقاطع من مقالات وحوارات أجراها مولاي هشام في سياق المناقشات التي دارت حول بعض أفكاره ومقترحاته نعرض لها هنا لأنها توضح بعض ما جاء في هذه المحاضرة وتتوسع في بعض الأفكار المعبر عنها في هذا النص

توضيحات لا بد منها

تابعت باهتمام كبير خلال الأشهر الأخيرة، عددا من التساؤلات حوار المواقف التي عبرت عنها. وأنا سعيد لهذا النقاش الذي يبشر بأن يكون مستمرا، وأن يمس شريحة واسعة من الرأي العام. وفي هذه المرحلة أعتقد انه يمكنني أن أساهم في هذا النقاش، من جديد، من خلال بعض الأفكار الإضافية.

ينبغي علي أولا أن أعود إلى مفهوم "التعاقد العائلي" الذي تحدثت عنه في المحاضرة التي ألقيتها في المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية (بتاريخ 21 ماي 2001) والذي أثار أسئلة ومخاوف مفهومة.

ففي سياق هذه المداخلة، يشكل مفهوم الميثاق العائلي ثابتا وصفيا وتحليليا، معترفا به من طرف الأخصائيين في الأنظمة الملكية، لا يمكن تجاهله.

فوصف وتحليل مختلف المواثيق العائلية الممكنة أو الموجودة، المقعدة أو غير المقعدة، لا يؤدي بالضرورة إلى انحراف نحو اقتسام السلطات على أساس الرابطة العائلية، خصوصا وأن أفكاري حول هذا الجانب تترافق مع مقترحات حول التجديد الديمقراطي لبنية ودور الملكية، من جهة، وإعادة صهر وتعزيز المؤسسات التي تعبر وتمثل السيادة الشعبية، من جهة أخرى.

يضاف إلى ذلك، أنه في ظروف أخرى وفي وضعية تقوم فيها سلطات ديمقراطية بمهمة ضبط العلائق بين الأسرة الحاكمة والبنيات الدولتية والاجتماعية، لا يكون لفكرة ميثاق خاص يضبط العلاقة بين هذه الأسرة والمحيط العمومي، أي معنى. ولكن لا يسعنا إلا أن نعترف بأننا، في المجتمعات العربية وفي مجتمعنا المغربي لم نصل بعد إلى هذا، وأن التفكير، بالتالي، في كل الجوانب والميكانيزمات، يبقى، في هذه المرحلة، مهما ومبررا.

ومن خلال هذا التأمل في هذه المشاكل، تبين لي أنه من الضروري الدعوة إلى إصلاح للملكية يمكنها من تجديد أسس سلطتها وميكانيزمات تحكيمها، كما تبين لي أنه من الضروري الدعوة إلى مراجعة الاختصاصات الدستورية لمختلف مكونات الدولة، والهيئات المنتخبة، وكذلك مراجعة المساطر الانتخابية، وتبين لي أخيرا، أنه من الضروري الدعوة إلى تغيير في أساليب العمل داخل تشكيلاتنا الحزبية وإنجاز هذه المهام الكبرى الثلاث، لا يمكن أن يتم إلا من خلال عمل جماعي ومتفق عليه، يفرض نفسه علينا جميعا.

ومن أجل السير في اتجاه تعميق وتوسيع النقاش الوطني، اقترحت تنظيم مؤتمر وطني، يتم تحديد شكله وجدول أعماله من طرف ممثلي مختلف الحساسيات السياسية للبلاد. والى جانب ردود الفعل الإيجابية على هذا الاقتراح، سجلت حالات تردد واعتراض مهمة. فقد طرح سؤال يتعلق بمعرفة ما إذا كانت هناك ظروف خطيرة وملحة تبرر عقد هذا المؤتمر. كما تمت الإشارة أيضا إلى أن مجتمعنا لا يوجد في وضعية مماثلة لوضعية مجتمعات أخرى من العالم نشهد فيها انهيارا حقيقيا للأطر الاجتماعية وللمؤسسات. لا أشك في أن الأمر هنا يتعلق بسؤال جدي وبملاحظة صحيحة. ولكن مع ذلك يبدو لي أن ترك الأزمة التي نعيشها تتفاقم إلى الدرجة التي تؤدي فيها إلى تفكك المجتمع ومنظماته، سينطوي على مجازفة كبرى، يبدو لي أكثر حكمة القيام بمبادرة لدراسة وتحليل منابع الأزمة من أجل معالجتها في إطار حوار موسع من أجل الوصول إلى تعاقد وطني جديد. ومن المهم أن يتم بهذا الخصوص، تسجيل أنني عندما أقترح مشاركة كل الحساسيات التي تعمل من أجل تغيير ملائم، فإنني لا أقصد فقط إدماج أولئك الذين يشار إليهم بمصطلح «الإسلاميين» الملتبس نسبيا. فهناك اليوم قطاعات واسعة من السكان ومن الرأي العام، مقصاة من المشاركة، أو تبقي نفسها بعيدة عن منظمات سياسية شائخة، ومحدودة الديمقراطية، وعاجزة عن الاستجابة لحاجياتها لافتقارها إلى مشروع للمستقبل .